

النخبة الإدارية العثمانية في الحلة

١٨٧٠-١٩١٧م

**Elite Ottoman Administrators of Hillah  
(1870-1917)**

أ.م.د. سامي ناظم حسين المنصوري

**Asst. Prof. Dr. Sami Nadhum Hussein Al-Mansoori**



## ملخص البحث

يتناول البحث دراسة النخبة الإدارية في مدينة الحلة خلال العهد العثماني ١٨٧٠ - ١٩١٧ م، والمقصود بالنخبة هنا هي الطبقة الإدارية الحاكمة التي يقف على رأسها متصرف اللواء أو قائممقام القضاء، إذ لم تكن الدرجة أو الصنف الإداري لمدينة الحلة خلال العهد العثماني الأخير ثابتة، فقد تعرّضت إلى التغيير في عام ١٨٧٠ م حينما رفعت درجتها الإدارية من قضاء مرتبط بلواء الديوانية إلى لواء مرتبط بولاية بغداد، وبقيت على هذا المستوى حتى عام ١٨٩٤ م حينما أنزلت درجتها الإدارية إلى قضاء مرتبط بلواء الديوانية. وقد تولى إدارة لواء الحلة خلال هذه المدة تسعة عشر متصرفاً كان أولهم مظهر باشا، وآخرهم علي رضا بك، ثم تسعة عشر قائممقاماً، أولهم عارف حكمت الألوسي، وآخرهم أحمد تركي أفندي الذي انسحب من مدينة الحلة بتاريخ ١١ آذار ١٩١٧ م.

## Abstract

This study deals with the elite Ottoman administrators of Hillah during the Ottoman reign (1870-1917) in their various statuses including the Ottoman governor. During that period, many administrative changes had taken place to Hillah considering it once a district belonging to Dewaniyah Province then to Baghdad Province and relegating it back to Dewaniyah Province. Meanwhile, Hillah was administrated by nineteen governors beginning with Mudhhir Pasha and ending with Ali Ridha Bey. That reign ended in the eleventh of March 1917.

## المقدمة

حظي تاريخ الحلة في العهد العثماني الأخير باهتمام الباحثين، وقد كتبت عنه عدّة دراسات متنوّعة، سواء أكانت رسائل جامعية أم بحوثاً ودراسات وكتباً وغيرها، وعلى الرغم من تعدّد هذه الكتابات إلا أنّ موضوع النخبة الإداريّة العثمانية المتمثلة بالمسؤولين الإداريين في مدينة الحلة كان في بعض الأحيان يشوبه النقص، وذلك لعدم وفرة المصادر أو ندرتها في المكتبات العراقيّة، وإن وجدت فهي لا تعطي معلومات دقيقة ومتكاملة عن تلك النخبة الإداريّة.

ومن هنا جاء اختيار هذا البحث، للإسهام في إكمال بعض النقص الموجود في المعلومات المتعلّقة بالإداريين العثمانيين في مدينة الحلة، ولا سيما في المدّة الزمنيّة الواقعة بعد عام ١٩١١ م، حينما تمّ إيقاف صدور سالنامة ولاية بغداد التي كانت تمثّل أهمّ المصادر العثمانية عن ولاية بغداد خلال العهد العثماني الأخير، وذلك بالاعتماد على المصادر العثمانية الأصيلّة التي تمّ الحصول عليها من بعض المكتبات في تركيا وأهمّها الجريدة الرسميّة العثمانية، وهي تقويم وقايع.

وقد اعتمد البحث على مصادر مختلفة ومتنوّعة في مقدّماتها المصادر العثمانية سواء كان غير المنشور منها أم المنشور، وكان في مقدّماتها الحواريّات العثمانية أو السالنامات والصحف العثمانية، ومنها الصحيفة الرسميّة لولاية بغداد (الزوراء)، فضلاً عن عدد آخر من الكتب والبحوث يمكن للقارئ الكريم الاطلاع عليها في قائمة المصادر.

## المحور الأول

### مفهوم النخبة لغة واصطلاحاً

#### ١. لغة:

مفردة النخبة مشتقة من الجذر (نخب)، وقد وردت في بعض معاجم اللغة، ففي تاج العروس: «النُّخْبَةُ بِالضَّمِّ والنُّخْبَةُ كَهَمْزَةِ الْأَوَّلِ قولُ أَبِي منصورٍ وغيره والثَّانِي قولُ الْأَصْمَعِيِّ وهي اللُّغَةُ الجَيِّدَةُ: المُخْتَارُ وجمع الأخير: نُخْبٌ كُرْطَبَةٌ ورُطْبٌ. وانتخَبَهُ: اختارَهُ. ونُخِبَ القَوْمُ ونُخِبَتْهُمْ خِيَارُهُم»<sup>(١)</sup>.

أما في مختار الصحاح فقد ورد: «الانتخابُ الاختيارُ والنُّخْبَةُ مثلُ النَّجْبَةِ والجمع نُخْبٌ كُرْطَبَةٌ ورُطْبٌ يقال جاء في نُخْبِ أصحابه أي في خيارهم»<sup>(٢)</sup>.

#### ٢. اصطلاحاً:

عرّف بعض علماء الاجتماع مفهوم النخبة، فذكر بوتومور أن أقدم استخدام لكلمة نخبة (Elite) في اللغة الإنجليزية وفقاً لقاموس أكسفورد كان في سنة ١٨٢٣ م، إذ تمّ توظيف مفهوم النخبة في القرن السابع عشر للميلاد لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثمّ اتسع ذلك المفهوم للدلالة عن الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية العليا أو المراتب العليا من النبلاء<sup>(٣)</sup>. وأشار بارتينو إلى أن النخبة هم أفراد توافرت فيهم شروط التميّز والنجاح في إطار نشاط اجتماعي معيّن فقال: «لنضع إذن

طبقة من الذين يتمتعون بالمؤثرات الأكثر ارتفاعاً في الفرع الذي يؤدّون فيه نشاطهم، ولنعت هذه الطبقة اسم النخبة»<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا فإنّ النخبة الإداريّة تتألّف من مجموع الأشخاص الذين يحتلّون أهمّ المواقع الرسميّة داخل المؤسّسات الإداريّة التابعة للدولة، ويمكن تقسيم هذه النخبة على فئتين رئيسيتين، هما فئة المسؤولين الإداريين، وفئة أعوان السلطة.

كانت مرحلة النشوء والارتقاء والتطوّر لمفهوم النخبة في الدولة العثمانيّة قد عدّت الدين الإسلامي العقيدة السياسيّة والرسميّة لنظام الحكم في الدولة العثمانيّة، وتمكّنت النخبة العثمانيّة الإداريّة بجناحيها العسكري والمدني في التمحور حول المركز السياسي الدولة، بسبب شعور العثمانيين بأنهم مسلمون، وارتباط الهويّة العثمانيّة بالإسلام إلى حدّ الاندماج، وصار الدين الإسلامي أحد المرتكزات الأساسيّة للقوميّة التركيّة العثمانيّة لاحقاً<sup>(٥)</sup>. وقد تألّفت النخبة الإداريّة العثمانيّة الحاكمة (المدنية-العسكرية) من رجال الدين والعسكريين وكبار الموظفين المدنيّين، وأعيان الريف ومُلاك الأراضي<sup>(٦)</sup>.

## المحور الثاني

### الدرجة الإدارية لمدينة الرحلة ١٨٧٠-١٩١٤م

#### ١. درجة الرحلة الإدارية ١٨٧٠-١٨٩٤م

في عام ١٨٦٩م وليّ مدحت باشا<sup>(٧)</sup> على بغداد، وقد وصلها في ٣٠ نيسان ١٨٦٩م (١٨ محرم ١٢٨٦هـ)، وكان من بين أهم أعماله في العراق تطبيق قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م، ففي ١٧ أيار بعث رسائل إلى القنصليات الأجنبية في بغداد يعلمها بإعادة تنظيم الإدارة الحكومية والتقسيمات الإدارية في ولاية بغداد وفق ذلك القانون<sup>(٨)</sup>.

وفي هذا القانون تمّ تقسيم الولاية إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، ثم نواح، وقرى<sup>(٩)</sup>، وقد قلّص مدحت باشا عدد ألوية ولاية بغداد من أربعة عشر<sup>(١٠)</sup> إلى عشرة ألوية، هي بغداد، وشهرزور، والسليمانية، والموصل، والدليم، والبصرة، والعمارة، والمنتفك، وكربلاء، والديوانية<sup>(١١)</sup>، وكانت مدينة الرحلة قضاءً مرتبطاً إدارياً بلواء الديوانية.

#### ٢. ثورة الدّغارة<sup>(١٢)</sup> وتشكيل لواء الرحلة عام ١٨٧٠م

عانت مدن الفرات الأوسط، حالها حال المدن العراقية الأخرى، من السياسات القمعية لولاية بغداد الذين فشلوا في اتباع سياسة لكسب معظم العشائر من خلال توطينها، ومن ثمّ استقرارها، بل العكس من ذلك اتّبعت سياسة تقوم على بثّ أو تأجيج

النزاعات والخلافات الداخلية بين تلك العشائر<sup>(١٣)</sup>، كما استخدموا القوة العسكرية ضد تلك العشائر<sup>(١٤)</sup>، وخاصة في حالة عدم دفع تلك العشائر الضرائب والرسوم، فتعرض إلى حملات عسكرية يتم خلالها مصادرة أملاكها بالقوة<sup>(١٥)</sup>، كما حدث حينما امتنعت عشائر عفك عن دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليها، والتي كانت تثقل كاهل الفلاحين، فأرسلت السلطات العثمانية قوة عسكرية مؤلفة من (٣٨٠) جندي بقيادة عدد من الضباط الأتراك، وبإشراف من توفيق بك (ابن أخت مدحت باشا) متصرف لواء الديوانية الذي كان مقره في الحلة<sup>(١٦)</sup>، وقد عسكرت تلك القوات في عفك، ونتيجة لعدم توافق الطرفين حدثت اشتباكات عسكرية بين عشائر عفك والدغارة من جهة، والقوات العثمانية من جهة أخرى، كان من نتائجها مقتل متصرف الديوانية توفيق بك، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع في تلك المناطق، ممّا استدعى تدخل مدحت باشا والي بغداد للسيطرة عليها<sup>(١٧)</sup>.

كانت أولى إجراءات مدحت باشا هو إرسال برقية مستعجلة إلى الحكومة العثمانية في اسطنبول أوضح فيها طبيعة الأوضاع في لواء الديوانية، مبيّناً أنه تمّ تعيين متصرف جديد للواء هو فهد باشا السعدون<sup>(١٨)</sup>، لأنه كان على علم ودراية بأحوال العشائر في اللواء<sup>(١٩)</sup>، وبهذا الصدد أشار مصطفى نور الدين الواعظ في كتابه قائلاً: «وفي زمن الوالي الأسبق مدحت باشا اتخذت الديوانية مركز لواء، وحدث أن المتصرف (توفيق بك) كان قد استصحب معه مفرزة من الجنود النظامية لأجل القيام بإجراء التحصيلات... فهاجمته العشائر وقتلته مع القسم الأعظم من جنود المفرزة، الأمر الذي حدا بالمشار إليه (مدحت باشا) إلى تأديب المتجاسرين بالذات، حيث استصحب معه قوة عسكرية كاملة فقصد الديوانية وهناك وبعد أن أجرى التحقيقات وأعدم بعض رؤساء العشائر... وأصلح لواء الديوانية، اضطرّ إلى إعادة مركز اللواء إلى الحلة»<sup>(٢٠)</sup>.

وبعد القضاء على حركة العشائر في الدغارة أوائل عام ١٨٧٠م، قرّر مدحت باشا إنزال درجة الديوانية الإدارية من لواء إلى قضاء، وكان الهدف من قراره التقليل من شأن المدينة الإداري، بسبب الأحداث التي وقعت في بعض مناطقها عام ١٨٦٩م، وهي ما يطلق عليها (ذبحه المتصرف)<sup>(٢١)</sup>، ما بين القوات الحكومية العثمانية بقيادة والي بغداد مدحت باشا وعشائر عفاك والدغارة<sup>(٢٢)</sup>. وهناك من يرى أنّ مدحت باشا أراد أن يجعل من الحلة مركزاً للواء كبير، وذلك لازدياد أهميتها الاقتصادية نظراً لسعة أراضيها الزراعية، وازدهار تجارتها مع المناطق المجاورة، ومن ثم ارتفاع حجم الضرائب المتأتية لخزينة الدولة<sup>(٢٣)</sup>، وكان أول متصرف يعيّن للواء الحلة هو مظهر باشا (متصرف لواء السليمانية السابق) في حزيران ١٨٧٠م<sup>(٢٤)</sup>.

### ٣. إنزال درجة الحلة إلى قضاء وربطها إدارياً بلواء الديوانية ١٨٩٤-١٩١٧م

اختلفت الآراء في تحديد تاريخ دقيق لنقل مركز اللواء من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانية، وبمعنى آخر إنزال درجة الحلة الإدارية من لواء إلى قضاء، إذ حدّد أحد الباحثين عام ١٨٩١م تاريخاً لذلك النقل<sup>(٢٥)</sup>، ورى باحث آخر أنّه حدث في عام ١٨٩٢م<sup>(٢٦)</sup>، وأشار ثالث إلى عام ١٨٩٣م<sup>(٢٧)</sup>، وهناك من لم يحدّد عامًا معيّنًا، واكتفى بالقول إنّ النقل تمّ في عهد والي حسن رفيق باشا (١٨٩١-١٨٩٦م)<sup>(٢٨)</sup>.

إنّ سبب ذلك الاختلاف يكمن في استخدام الدولة العثمانية آنذاك تقويمين في آن واحد، هما التقويم المالي- الرومي<sup>(٢٩)</sup>، والتقويم الهجري في معظم مؤسّساتها أو دوائرها الرسمية كتحرير الكتب والمعاملات الرسمية وجباية الضرائب وغيرها من الأمور، لذلك نجد أحياناً أنّ بعض الوثائق والمطبوعات العثمانية كانت تصدر بالتاريخ الهجري، والبعض الآخر منها كان يصدر بالتاريخ المالي- الرومي، أو التاريخين معاً.

أمّا الباحث فقد حدّد عام ١٨٩٤ م تاريخاً لنقل مركز اللواء إلى قضاء الديوانية، معتمداً في ذلك على الدلائل الآتية:

١. أشارت سالنامة الدولة العثمانية العمومية لعام ١٨٩٣ م إلى أنّ مدينة الديوانية كانت بدرجة قضاء ضمن لواء الحلة<sup>(٣٠)</sup>.

٢. ورد أيضاً في سالنامة ولاية بغداد لعام ١٨٩٣ م أنّ الديوانية كانت قضاءً يرتبط إدارياً بلواء الحلة<sup>(٣١)</sup>.

٣. أشارت معظم سالنات ولاية بغداد التي صدرت في عام ١٨٩٤ م وبعده إلى أنّ مدينة الديوانية قد اتّخذت مركزاً للواء يحمل اسمها في عام ١٣٠٩ مالية- رومية<sup>(٣٢)</sup>.

٤. ذكر الواعظ ما نصّه: «في صبيحة الليلة توجه القاضي إلى الديوانية ليلتحق بمركز اللواء... نقل المركز إلى الديوانية، وكان يوم ٩ كانون الثاني ١٣٠٩»<sup>(٣٣)</sup>. وهذا التاريخ وفقاً للتقويم المالي- الرومي، وبعده مقارنته مع التقويم الهجري والميلادي، فإنّ تاريخ ٩ كانون الثاني ١٣٠٩ يوافق يوم السبت ١٤ رجب ١٣١١ هـ/ ٢١ كانون الثاني ١٨٩٤ م<sup>(٣٤)</sup>.

٥. أشار وداي العطية إلى أنّ أول متصرّف يعيّن في لواء الديوانية كان سعيد باشا الموصلي في ١٢ كانون الثاني ١٣٠٩ مالية، وعند مقارنة هذا التاريخ بالتقويم الهجري والميلادي نجده يوافق يوم الثلاثاء ١٧ رجب ١٣١١ هـ/ ٢٤ كانون الثاني ١٨٩٤ م<sup>(٣٥)</sup>.

٦. ذكر الحليّ بخصوص عملية نقل اللواء: «...، فلم يبقَ للموظفين بدٌّ من الانتقال إلى الديوانية، فانتقلوا إليها مع عوائلهم تحملهم السفن في أواخر

كانون الثاني ١٣٠٩ مارتية<sup>(٣٦)</sup>، والمارتية هي السنة الرومية المالية، وقد سميت بذلك، لأن أول شهر منها هو (مارت).

ومن هنا يمكن القول إن فكرة نقل مركز اللواء من الرحلة إلى الديوانية قد طُرحت منذ منتصف عام ١٨٩٣ م، وهذا ما أكدته إحدى الوثائق العثمانية التي أصدرها مجلس الوكلاء العثماني في اسطنبول في ١٤ مايس ١٨٩٣ م بخصوص توفير تخصيص مالي لنقل مركز اللواء من الرحلة إلى الديوانية<sup>(٣٧)</sup>. ومن ثم يمكن القول إن فكرة النقل دخلت حيز التنفيذ أوائل عام ١٨٩٤ م، وبهذا فإن التقسيمات الإدارية للواء الرحلة شهدت تغييراً مهماً عام ١٨٩٤ م، تمثل بإصدار قرار من قبل الحكومة العثمانية بنقل مركز لواء الرحلة من مدينة الرحلة إلى مدينة الديوانية، وصار اللواء يعرف بلواء الديوانية<sup>(٣٨)</sup>.

ولم تذكر الحكومة العثمانية المسوغات أو الأسباب التي دعتها إلى اتخاذ ذلك القرار، الأمر الذي حدا بعدد من الباحثين إلى تعليل أسباب ذلك النقل، أو رفع درجة الديوانية الإدارية من قضاء إلى لواء إلى العوامل الآتية:

أ. العامل الاقتصادي: مفاده أن الرحلة فقدت أهميتها الاقتصادية، بسبب تدهور إنتاجها الزراعي، نتيجة تحوّل مجرى الفرات الرئيس من شط الرحلة إلى نهر الهندية، مما أدى إلى عدم توفر كميات المياه الكافية لذلك الإنتاج<sup>(٣٩)</sup>.

غير أن هذا العامل لا يُنظر إليه بعين الأهمية، لأن النشاط الزراعي في الرحلة عاد إلى سابق عهده، وبدأت الحياة الاقتصادية في المدينة والمناطق المحيطة بها تتعش من جديد عام ١٨٩٠ م، بعد الانتهاء من إكمال بناء السدّ الذي قرّرت الحكومة العثمانية بناءه لتنظيم تدفق المياه إلى الرحلة والهندية<sup>(٤٠)</sup>.

ب. العامل الجغرافي السكاني: يعلّل سبب نقل مركز اللواء بزيادة عدد سكّان

الديوانية بصورة ملحوظة في هذه المدّة من جهة، وتناقص عدد سكّان الحلة من جهة أخرى<sup>(٤١)</sup>. ويبدو أنّ هذا العامل ليس له ما يسوّغه، فمن خلال مقارنة عدد سكّان مدينة الحلة بسكّان مدينة الديوانية في العام الذي سبق نقل مركز اللواء، فقد بلغ تقدير عدد سكّان الحلة والديوانية من الذكور، بحسب سالنامة ولاية بغداد لعام ١٨٩٣ م، حوالي (٢٠٢٣٩) نسمة في مدينة الحلة، وحوالي (٣٢٥٨) نسمة في مدينة الديوانية<sup>(٤٢)</sup>.

ت. العامل الجغرافي السياسي: بسبب ازدياد أهميّة الديوانية لموقعها الجغرافي، لتوسّطها مراكز التجمّع العشائري في الدغارة والشامية والساوة، ممّا يعطي الإدارة العثمانيّة القدرة على تثبيت سيطرتها المركزيّة على تلك المناطق<sup>(٤٣)</sup>، سيما إذا ما عرفنا أنّ مساحة قضاء الحلة كانت أصغر مساحات الأفضية الأربعة في اللواء، فقد بلغت (٣٠٠٠) كم<sup>٢</sup> مقارنةً مع كل من مساحة قضاء الديوانية التي بلغت (٦٠٠٠) كم<sup>٢</sup>، ومساحة قضاء الساوة (٧٥٠٠) كم<sup>٢</sup>، ومساحة قضاء الشامية (٤٥٠٠) كم<sup>٢</sup><sup>(٤٤)</sup>، وهذا يعني أنّ صغر مساحة قضاء الحلة وبعده موقعه الجغرافي الواقع في شمال اللواء كانا سببين مهمّين في نقل مركز اللواء إلى قضاء الديوانية، لتوسّطه بين أفضية الحلة والشامية والساوة، كما أنّ قرب الإدارة الحكوميّة من مراكز تجمّع السكّان صار أمراً ضرورياً آنذاك، بسبب بطء وسائل النقل وبدائيتها<sup>(٤٥)</sup>.

وقد أكّدت السالنامات التي أصدرتها ولاية بغداد على العامل الجغرافي، فذكرت: «كان مركز اللواء قسبة الحلة، بينما تمتّعت الديوانية بموقع متوسط لذلك صيرت عام ١٣٠٩<sup>(٤٦)</sup> مركزاً للواء، وكان ذلك بسبب جودة هوائها، ولطافة موقعها، وهما يكسبان المدينة العمران والرفي»<sup>(٤٧)</sup>.

وهكذا كان العامل الجغرافي وراء نقل مركز اللواء من الحلة إلى الديوانية، بهدف السيطرة على عشائر الديوانية والدغارة وعفك وآل بدير والشامية والساوة التي كانت

تمتنع عن دفع الضرائب والرسوم والانخراط في خدمة التجنيد الإجباري.

أصدرت الحكومة العثمانية عام ١٨٩٤م أوامرها إلى والي بغداد حسن رفیق باشا بشأن إجراءات نقل مركز اللواء إلى الديوانية، وحددت مصاريف تغطية ذلك النقل بما لا يزيد عن (١٠٠٠) ليرة ذهبية<sup>(٤٨)</sup>، على الرغم من أن مجلس الوكلاء العثماني قد قدر نفقات عملية النقل بحوالي (٢٥٠٠) ليرة، ويبدو أن تردّي الأوضاع المالية للدولة العثمانية آنذاك حال دون رصد المبلغ المالي المطلوب<sup>(٤٩)</sup>، فقام والي بغداد بإبلاغ متصرف الحلة علي رضا بك بذلك، لكن الأخير أبدى امتعاضه قائلاً: «كيف ينقل مركز اللواء (السنجق) من مدينة عامرة تحيط بها بساتين النخيل والفاكهة إلى قرية قليلة الماء والكلاء، إضافة إلى ذلك أن ليس للحكومة سراي يتسع لدوائر الحكومة وثكنات عسكرية كافية للجنود والألف ليرة لا تفي بذلك»<sup>(٥٠)</sup>.

وفي الحقيقة لا يُعرف مدى دقة قول متصرف الحلة أعلاه، والذي ذكره الحليّ والعطية في كتابيهما، واللذان لم يبيّنا المصدر الذي اعتمدها في سرد ذلك القول، لعدة أسباب، منها أن الديوانية لم تكن تعاني من نقص في المياه، وذلك لوجود نهري الديوانية والدغارة، كما أن الديوانية لم تكن قرية، بل كانت قضاءً تتبعه ناحيتان وعدة قرى، ومن غير المعقول أن متصرف لواء الحلة الذي يرتبط به قضاء الديوانية إدارياً يجهل الوضع الإداري للمدينة فيصفها بالقرية.

فضلاً عن أن الحلة لم تكن بأفضل حال من الديوانية، ففي عام ١٨٩٣م وصف أحد الرحّالة الأجانب الحلة قائلاً: «... مكان بائس ليس فيه ما يستحقّ المشاهدة... يبدو لي أن الحلة لا تحمل ميزة حسنة خاصة بها»<sup>(٥١)</sup>.

أمّا موظفو اللواء وضباط موقع الحلة العسكري فقد أبدوا تذمرهم، فقام الموظفون

برفع بعض الطلبات إلى والي بغداد التمسوا فيها منه العدول عن قرار النقل، كونهم لا يرغبون بمفارقة عوائلهم<sup>(٥٢)</sup>، في حين طلب ضباط الجيش من قائد الجيش العثماني السادس في بغداد المشير رجب باشا التدخل بالموضوع، فأجرى اتصالاً مع والي بغداد قال فيه: «كيف ترسل جيشاً إلى بلد ليس فيه ثكنات عسكرية فيبقى تحت رحمة الحرّ والبرد»<sup>(٥٣)</sup>.

وقد علّل أحد الباحثين سبب تدمر الموظفين وضباط الجيش إلى عدم توافر الخدمات في الديوانية، وافتقارها للأبنية أو الثكنات التي تؤمن الحماية للجنود من الظروف الطبيعية الصعبة، فضلاً عن أن المباشرة ببناء ثكنات جديدة يتطلب مبالغ مالية طائلة قد لا توافق الحكومة العثمانية على صرفها لأسباب تتعلق بأوضاعها المالية آنذاك<sup>(٥٤)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، أصرّ والي بغداد على موقفه، فأصدر أمراً يقضي بتعيين محاسب أوقاف بغداد واصف بك متصرفاً بالوكالة للواء الديوانية، وأوفده إلى الحلة للإشراف على عملية الانتقال، كما أُنذر والي بغداد موظفي اللواء كافة بضرورة الإسراع في تنفيذ أمر الانتقال الصادر، عادداً المتخلف من الموظفين بمثابة المستقيل من الوظيفة، فما كان للموظفين إلا الالتحاق بمقرّ عملهم الجديد، وتمّ نقلهم عن طريق النهر إلى الديوانية<sup>(٥٥)</sup>، وبعد أن تمت عملية نقل مركز اللواء، صدرت الأوامر بتعيين سعيد باشا الموصلّي متصرفاً للواء الديوانية<sup>(٥٦)</sup>.

## المحور الثالث

### النخبة الإدارية في لواء الرحلة ١٨٧٠-١٨٩٤ م

نصّت المادة (٢٩) من قانون الولايات لعام ١٨٦٤ م على أن يشرف موظف كبير يدعى المتصرف على رأس الجهاز الإداري في اللواء، يتم تعيينه بموجب فرمان يصدره السلطان العثماني<sup>(٥٧)</sup>. علمًا أن قانوني إدارة الولايات العمومية لعام ١٨٧١ م، وعام ١٩١٣ م لم يحددا بالضبط الجهة الرسمية التي تقوم بتعيين المتصرفين، لذا فإن متصرفي الألووية في ولاية بغداد كانوا غالبًا ما تصدر أوامر تعيينهم وعزلهم عن وزارة الداخلية في اسطنبول<sup>(٥٨)</sup>.

إن من أبرز مهام المتصرف الإشراف على أمور الإدارة المدنية والمالية والأمنية في اللواء، وتنفيذ الأوامر والتعليقات التي تبلغ إليه من قبل والي بغداد، وهو مسؤوله المباشر، وتنفيذ الأحكام الجزائية والحقوقية التي تصدرها المحاكم في ضمن لوائه، وترأس مجلس إدارة اللواء وتعيين أوقات انعقاده، وتعيين انعقاد مجالس الإدارة في أفضية اللواء ونواحيه، وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس الإدارية والتي تقع ضمن نطاق صلاحياته، وحفظ الأمن والنظام في اللواء<sup>(٥٩)</sup>.

كان المتصرف يدير شؤون اللواء من بناية حكومية تدعى (حكومت قوناغى)، أي دار الحكومة، وموقعها في مركز اللواء، وفي لواء الحلة كان مقر الحكومة في الجانب الشرقي من المدينة، ثم نقل في عام ١٨٨١ م إلى الجانب الغربي بعد بناء مقر جديد للمتصرفية<sup>(٦٠)</sup>.

وللمتصرّف معاون وهو قائممقام قضاء مركز اللواء<sup>(٦١)</sup>، ويعاون المتصرّف في الأمور العامّة، إلّا أنّ منصب معاون الوالي ألغي في مطلع سبعينيّات القرن التاسع عشر للميلاد<sup>(٦٢)</sup>. أمّا راتب المتصرّف فكان يحدّد وفقاً لدرجة أو صنف اللواء، وبما أنّ لواء كربلاء صنّفه كان من الدرجة الثانية. وفي عام ١٩٠٩ م خفّض راتب متصرّف لواء كربلاء من (٧٥٠٠) قرش إلى (٦٠٠٠) قرش<sup>(٦٣)</sup>، مع إضافة مخصّصات ماليّة قدرها (١٠٠٠) قرش<sup>(٦٤)</sup>، وفي أواخر عام ١٩١٥ م خفّض راتب المتصرّف من الصنف الثاني إلى (٥٠٠٠) قرش<sup>(٦٥)</sup>. وكان متصرّفو لواء الحلّة بين عامي ١٨٧٠-١٨٩٣ م على النحو الآتي<sup>(٦٦)</sup>:

#### جدول رقم (١)

#### متصرّفو لواء الحلّة ١٨٧٠-١٨٩٣ م

المتصرّف	تاريخ تعيينه	الملاحظات
مظهر باشا	حزيران ١٨٧٠ م	كان يشغل وظيفة متصرّف لواء السليمانية <sup>(٦٧)</sup>
محمد رشيد باشا	١٨٧١ م	
مراد أفندي العزي	١٨٧٢ م	
شبلي باشا العريان <sup>(٨٦)</sup> (مرة ثانية)	تشرين الثاني ١٨٧٢-١٨٧٥ م	كان يشغل وظيفة متصرّف لواء الموصل <sup>(٩٦)</sup>
مخلص باشا (وكالة) <sup>(٧٧)</sup>	١٨٧٥ م	
محمد باشا الباباني	١٨٧٥-١٨٧٨ م	
أشرف باشا <sup>(٧١)</sup>	١٨٧٩-١٨٨٠ م	

	١٨٨١م	صالح بك <sup>(٧٢)</sup>
	١٨٨٢م	عبد الغني باشا
	١٨٨٣م	محمد باشا الباباني (مرة ثانية)
	١٨٨٤-١٨٨٥م	محمد رشيد باشا (مرة ثانية)
	١٨٨٦م	صالح بك النفطجي
	١٨٨٧م	زكي أفندي
نُقل من لواء الرحلة إلى لواء شهرزور (كركوك) في أيار ١٨٩١م <sup>(٧٣)</sup>	١٨٨٨-١٨٩١م	يحيى نزهت بك
	١٨٩١م	صالح باشا <sup>(٧٤)</sup>
	١٨٩١م	محمود بك
كان يشغل وظيفة متصرف لواء جبل بركت <sup>(٧٥)</sup>	حزيران ١٨٩١م	جلال بك
	١٨٩٢م	عبد القادر باشا (وكالة)
كان يشغل وظيفة معاون الوالي في ولاية اليمن <sup>(٧٦)</sup>	تشرين الأول ١٨٩٢م	علي رضا بك

وكان متصرف لواء الرحلة قد اضطلع بمهام أخرى، كان من بينها قيادة القوات

العسكرية سواء كانت من الجيش أم الضبطية (الجنדרمة)، لتحصيل الضرائب من عشائر اللواء وملحقاته، وجمع الإعانات الماليّة لإنشاء بعض المشاريع خدمية في اللواء. وقد شهد لواء الحلة عدداً من الأعمال المهمّة في عهد بعض متصرفيه ففي عهد المتصرّف مظهر باشا تمّ تفويض أو توزيع الأراضي الزراعية على أهالي الحلة<sup>(٧٧)</sup>. كما قام المتصرّف مراد بك في تشرين الثاني ١٨٧٢ م بفتح باب التبرع بالأموال لأهالي الحلة من اجل فتح مدرسة رشديّة في المدينة<sup>(٧٨)</sup>. وفي عام ١٨٧٥ م قام المتصرّف شبلي باشا بجمع الضرائب من أهالي لواء الحلة، بمرافقة القوات العسكريّة فاجبر الأهالي على دفع مبالغ ماليّة كبيرة قدرت بحوالي (١٠٠٠) كيس<sup>(٧٩)</sup>.

وفي عام ١٨٨١ م قام المتصرف محمّد رشيد باشا بإنشاء بناية كبيرة ذات طابقين في الجانب الكبير من مدينة الحلة، وقد اتّخذها مركزاً إدارياً للمتصرفيّة بعد أن نقل إليها كلّ الدوائر الحكوميّة التي كانت في الجانب الشرقي من المدينة<sup>(٨٠)</sup>.

## المحور الرابع

### النخبة الإدارية في قضاء الرحلة ١٨٩٤-١٩١٤م

#### القائم مقامون

القائم مقام هو أكبر موظف إداري في القضاء، يعين مباشرة من الحكومة المركزية في اسطنبول، أما رئيسه المباشر فهو المتصرف، وهو المسؤول عن الأمور المدنية والمالية والأمنية في وحدته الإدارية، كما أن عليه تنفيذ جميع أوامر الدولة وتعليماتها التي ترده من متصرفية اللواء التابع له<sup>(٨١)</sup>.

وكان مقر إدارة القائم مقام يقع في مركز القضاء ضمن مجمع للدوائر الحكومية يسمى (السراي)، وأن راتب القائم مقام قد حُدد أيضاً حسب الصنف أو الدرجة الإدارية للقضاء، ففي مطلع القرن العشرين بلغ (٢٥٠٠) قرشاً لقائم مقامي أفضية الصنف أو الدرجة الأولى، و(١٧٥٠) قرش لقائم مقامي أفضية الدرجة الثانية، و(١٢٥٠) لقائم مقامي الدرجة الثالثة<sup>(٨٢)</sup>. وفي أواخر عام ١٩١٥م كان راتب قائم مقام الصنف الأول (٣٠٠٠) قرش، والصنف الثاني (٢٢٥٠) قرشاً، والصنف الثالث (١٥٠٠) قرش<sup>(٨٣)</sup>. وكان قائم مقامو قضاء الرحلة بين عامي ١٨٩٤-١٩١٧م على النحو الآتي<sup>(٨٤)</sup>:

جدول رقم (٢)

قائم مقام قضاء الحلة ١٨٩٤-١٩١٧ م

الملاحظات	تاريخ تعيينه	القائم مقام
	١٨٩٤ م	عارف حكمت الالوسي
		راقم أفندي (وكالة)
	١٨٩٥-١٨٩٧ م	شوكت الالوسي <sup>(٨٥)</sup>
	١٨٩٨ م	أحمد بك الربيعي (وكالة) <sup>(٨٦)</sup>
نُقل إلى قضاء الهندية ضمن لواء كربلاء في شهر كانون الأول ١٨٩٩ م <sup>(٨٧)</sup>	١٨٩٨ م	خليل راسخ أفندي
عُين في كانون الأول ١٨٩٩ م وكان قبل ذلك يشغل وظيفة مكتوبجي ولاية بغداد <sup>(٨٩)</sup>	١٩٠٠ م	شوكت بك (مرة ثانية) <sup>(٨٨)</sup>
عُين في شهر حزيران ١٩٠١ م وكان يشغل قبل ذلك وظيفة قائم مقام قضاء خراسان ضمن لواء وولاية بغداد <sup>(٩٠)</sup>	١٩٠١ - ١٩٠٣ م	خيري أفندي

	١٩٠٥-١٩٠٦م	صالح خلوصي باشا
	١٩٠٧م	محمد علي بك
	١٩٠٩م	إسماعيل أفندي
نُقل في ٣١ آب ١٩١١م إلى قضاء راوندوز <sup>(٩١)</sup>	١٩١٠-١٩١١م	نهاد أفندي
تم تعيينه في ٢٧ آب ١٩١١م وكان قبل ذلك يشغل وظيفة قائم مقام قضاء النجف الاشرف <sup>(٩٢)</sup> ، وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩١١م تم نقله إلى قضاء خانقين <sup>(٩٣)</sup>	٢٧ آب ١٩١١م	راشد باشا
كان يشغل وظيفة قائم مقام قضاء خانقين <sup>(٩٤)</sup> ، وفي ٢٢ نيسان تم نقله من قضاء الحلة إلى قضاء رانية <sup>(٩٥)</sup>	٢٩ تشرين الأول ١٩١١م	راسم بك
كان يشغل وظيفة قائد جاندرمة قضاء الدليم <sup>(٩٦)</sup>	١٢ أيار ١٩١٢م	الحاج نامق أفندي

كان يشغل قائممقام قضاء رانية <sup>(٩٧)</sup> ، وفي حزيران ١٩١٤م تم نقله من قضاء الحلة إلى قضاء بيت الفقيه في ولاية اليمن <sup>(٩٨)</sup>	٢٠ كانون الأول ١٩١٢م	راسم بك (مرة ثانية)
كان يشغل وظيفة قائممقام قضاء حران في ولاية حلب <sup>(٩٩)</sup>	١٤ حزيران ١٩١٤م	رفعت أفندي
كان يشغل وظيفة قائممقام قضاء سامراء ضمن لواء وولاية بغداد <sup>(١٠٠)</sup>	أيلول ١٩١٥م	خالد بك
كان يشغل وظيفة قائممقام قضاء الحلي في ولاية البصرة <sup>(١٠١)</sup>	أواخر عام ١٩١٥م	سلطان (سلتان) بك
هو آخر قائممقام عثماني في قضاء الحلة وقد انسحب من المدينة في ١١ آذار ١٩١٧م <sup>(١٠٢)</sup>	١٩١٦-١٩١٧م	احمد تركي أفندي

وقام قائممقامو قضاء الحلة بعدد من الأعمال ففي ٩ كانون الأول ١٩٠٠م

قام قائممقام قضاء الحلة شوكت بك الألوسي بافتتاح نهر المحاويل، والذي أشرف شخصياً على أعمال شقّه، وجنّد الآلاف من الأيدي العاملة لإنجازه<sup>(١٠٣)</sup>، فضلاً عن جهوده في إنشاء بناية جديدة لصيدلية قضاء الحلة<sup>(١٠٤)</sup>، كما قام بفرض الأمن في القضاء بعد اضطرابه بسبب وجود عصابات للسرقة والنهب<sup>(١٠٥)</sup>، وفي عهد القائم مقام خيرى بك تمّ افتتاح نهر الشوملي<sup>(١٠٦)</sup>.

وفي عام ١٩٠٩ م قاد القائم مقام إسماعيل أفندي حملة عسكرية ضد بعض عشائر مدينة الحلة لإجبارها على دفع الضرائب<sup>(١٠٧)</sup>.

## المحور الخامس

### علاقة أهالي الحلة من النخبة الإدارية العثمانية

كان موقف أهالي مدينة الحلة متغيرًا تجاه الإداريين العثمانيين (المتصرفين والقائممقامين) في المدينة تبعًا للسياسة أو الإجراءات التي اتخذها أولئك الإداريين، فعلى سبيل المثال عُرف عن متصرف لواء الحلة محمد رشيد باشا قيامه ببعض الإصلاحات التي نتج عنها علاقات جيدة مع أهالي المدينة، لذا تقرب إليه بعض شعراء الحلة ومدحوه وأشادوا بمنجزاته، وكان من بينهم الشاعر الكبير حيدر الحلبي<sup>(١٠٨)</sup>.

كما حظي قائممقام الحلة راقم أفندي بعلاقات طيبة مع أهالي المدينة، واستطاع أن ينال كسب رضاهم، وقد مدحه بعض شعراء الحلة ومنهم الشاعر جعفر كمال الدين الحلبي الذي نعته بأحسن النعوت ووصفه عهده بالمساواة والعدل<sup>(١٠٩)</sup>. واستقطب القائممقام شوكت الألوسي أهالي الحلة، وقد مدحه بعض شعراء الحلة، لما قدمه من أعمال مختلفة في المدينة، وكان من بينهم الشاعر يعقوب الحاج جعفر<sup>(١١٠)</sup>. أما القائممقام نامق أفندي فقد عُرف عنه بعلاقاته الوطيدة مع أهالي المدينة، إذ كان يحضر مجالسهم ودواوينهم<sup>(١١١)</sup>.

## الاستنتاجات

١. مثلت النخبة الإدارية في مدينة الحلة أعلى مسؤول إداري فيها من حيث المنصب والصلاحيّة، وكان المتصرّف حينها كانت الرحلة لواءً، والقائم مقام عندما تمّ إنزال درجتها الإدارية إلى قضاء.

٢. تعرّضت الدرجة الإدارية لمدينة الحلة للتغيير مرّتين الأولى كانت في عام ١٨٧٠ م في عهد والي بغداد مدحت باشا، إذ تمّ رفع درجتها الإدارية من قضاء إلى لواء بعد أن نُقل إليها مركز اللواء، وتعيين مظهر باشا متصرّفًا عليها في مايس ١٨٧٠ م، وكان هذا النقل وإنزال درجة الديوانية الإدارية من لواء إلى قضاء مرتبط إدارياً بلواء الحلة، بمثابة عقوبة من الدولة العثمانية للواء الديوانية، بسبب الأحداث التي شهدتها ناحية الدغارة، والتي عُرفت آنذاك بحركة الدغارة. والمرة الثانية كانت في عام ١٨٩٤ م عندما قرّرت الحكومة العثمانية إنزال درجة الرحلة الإدارية من لواء إلى قضاء مرتبط بلواء الديوانية الذي أُعيد تشكيله مرّة أخرى، وكانت هناك أسباب عدّة لذلك القرار في مقدّماتها الأسباب السياسيّة والجغرافيّة.

٣. تعاقب عدد كبير من المتصرّفين على إدارة لواء الحلة بين عامي ١٨٧٠-١٨٩٤ م، فنجد تعيين أكثر من متصرّف خلال السنة الواحدة، وهذا يتّصل بسياسة الدولة العثمانية المتمثلة بالتغيير الدائم لموظفيها من مسؤولي الوحدات الإدارية في الدولة، بسبب قلقها من عدم تعاون أولئك المتصرّفين في تنفيذ

سياستها الخاصّة من جهة، وعدم إتاحة الفرصة لهم للاستثمار بالسلطة لتحقيق المنافع الشخصية من جهة أخرى، لكنّ هذا لم يمنع وصول متصرّفين أكفّاء أثبتوا مهارة وقدرة على إدارة اللواء، لذا فقد تمّ إعادة تعيين بعضهم لمرتين بمنصب المتصرّف كشبلي باشا العريان ومحمّد باشا الباباني ومحمّد رشيد باشا.

٤. كان متصرّفو لواء الحلّة من قوميات مختلفة، إلا أنّ غالبيّتهم العظمى كانت من الأتراك، ووجد بينهم عدد قليل من الكرد والدروز، كما تولّى عدد كبير أيضاً من القائممقامين إدارة قضاء الحلّة بين عامي ١٨٩٤-١٩١٧م، وكانوا من قوميات مختلفة أيضاً، فوجد فيهم التركي والكردي، وقد شغل عدد قليل من العرب قائممقامية قضاء الحلّة ومنهم عارف حكمت الألوسي وشوكت الألوسي وأحمد الربيعي.

٥. كان موقف أهالي الحلّة من النخبة الإداريّة العثمانيّة الحاكمة في مدينة الحلّة متغيّراً وفقاً لسياسة المتصرّفين أو القائممقامين من خلال ما يقدمونه من خدمات وإصلاحات في المدينة.

الولاية	متصرف	عثمان نشان	محمد نشان	نواب شرع شريف	عثمان نشان	محمد نشان
الولاية	ميرميران قزلباشا			حسن افندي		
كربلا	ميرميران مظفر باشا					
له	ميرامرادن محمد باشا					
عارة	اصطبل عامر مراد افندي					
منقذ	ميرميران ناصر السعدون باشا					
عارة	ثالثه دن عبد الرحمن باشا					
سور	ميرامرادن ابراهيم حقي باشا			دوريه مدرس لزند امين افندي		
بيروت	روم ايني بكركي رؤف باشا			مخرج مواليسند عمر بخت افندي		
طرابلس	ميرميران اويس باشا			تيسين افندي		
كوزان	متمايز محمد يوسف باشا			دوريه مدرس لزند على فقيه الدين افندي		

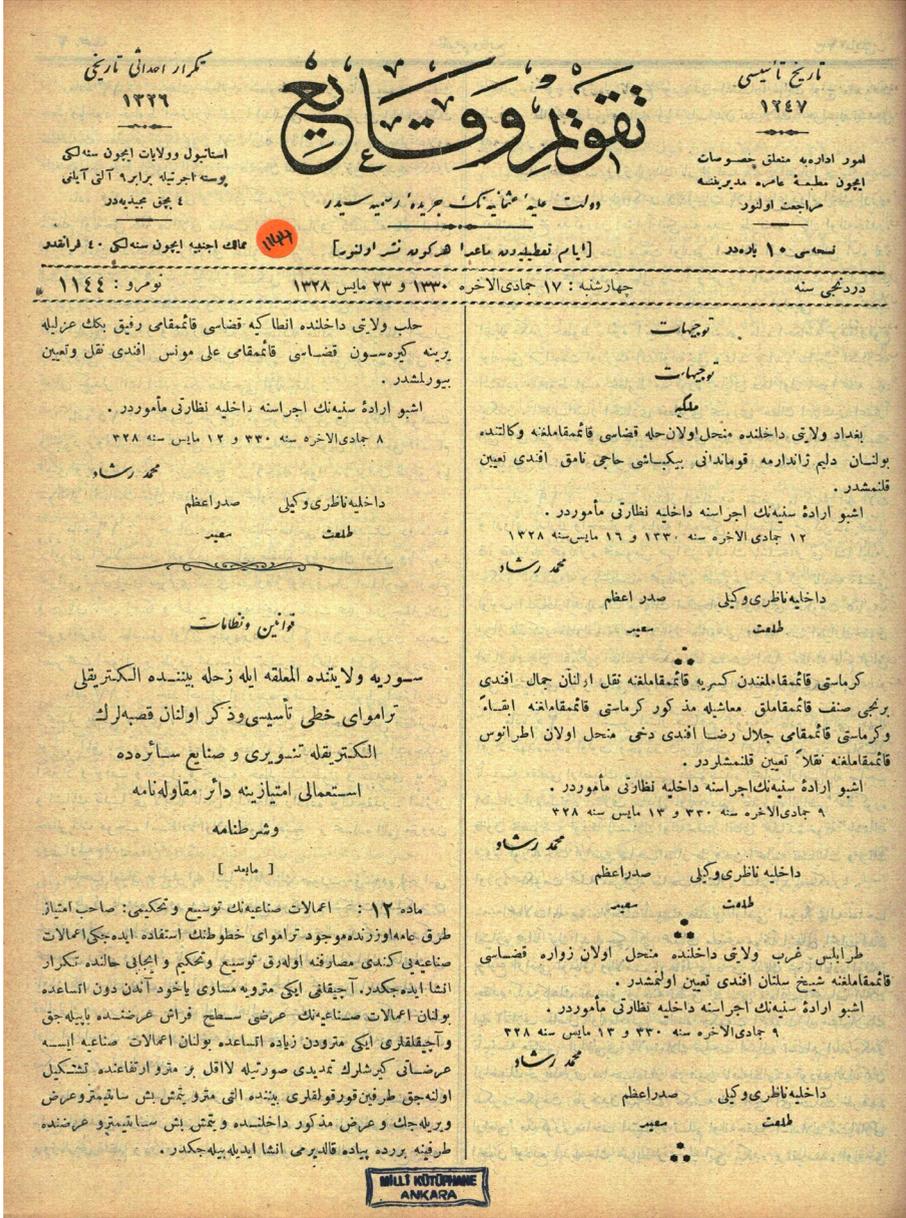
وثيقة رقم (١)

متصرف لواء الحلة (محمد رشيد باشا) كما ورد في سالنامه الدولة العثمانية العمومية لعام ١٨٧١م<sup>(١١٣)</sup>

<b>حله سنجاغی</b>		
روم الی پیدائگی متصرف شیلی پاشا	دور بہ مدرس نائبی نعمان افندی	ثالثہ محاسبہ اسماعیل افندی
<b>عمارہ سنجاغی</b>		
مرفعی سرری افندی	نائبی حیدر افندی	ثالثہ محاسبہ علی افندی
<b>جیل لبنان متصرف لغی</b>		
وزیر اعلیٰ شیلی پاشا متصرف سرسہم پاشا	نائبی یوسف افندی	مکد بہ مدرس دیوان تمیز رئیس امیر افندی
<b>حجاز ولایت</b>		
وزیر مجیدی برقی والیسی محمد رشید پاشا	دفتر داری سالم افندی	ثالثہ مکتوبی نظمی افندی
<b>امارت مکہ مکرمہ</b>		
ملازمین علی برقی امیر مکہ مکرمہ شریف عبداللہ پاشا	محاسبہ میر محمد رضا افندی	ملازمین حرم شریف مدیر رضا بیک
<b>مدینہ منورہ</b>		
مدینہ منورہ حاجی خالد پاشا	محاسبہ محمد عارف افندی	ملازمین نائبی محمد رشید پاشا

وثیقة رقم (۲)

متصرف لواء الحلة (شلی پاشا) کہا ورد فی سالنامه الدولة العثمانیة العمومیة لعام ۱۸۷۳ م (۱۱۳)



وثيقة رقم (٣)

إرادة سنیه بتعيين نامق أفندي قائد جندرمه قضاء الدليم قائمقاماً لقضاء الحلة في ١٢ أيار ١٩١٢م  
كما وردت في الجريدة الرسمية العثمانية (١١٤)

## هوامش البحث

- (١) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ج ٤، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، (الكويت: ١٩٨٧)، ص ٢٤٦-٢٤٧.
- (٢) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، (بيروت: ١٩٨٩)، ص ٥٧٢.
- (٣) توماس بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية: ١٩٨٨)، ص ٢٥.
- (٤) بودون ريمونو وبوريكو فرانسوا، المعجم النقدي في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد)، ط ٢، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ٥٥٣.
- (٥) عصمت برهان الدين عبد القادر، تطور الظاهرة الدينية- السياسية في تركيا المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٤)، كانون الأول ٢٠٠٥، ص ٦١.
- (6) Ergun Ozbudun, Social Change and Political Participation in Turkey, Princeton University Press, (N.Y: 1976), P 34-36.
- (٧) مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٣ م) وُلد في اسطنبول ودرس فيها، عمل في بعض الدوائر العثمانية، ثم صار وزيراً لقلم الصدارة، ثم رئيساً لقلم المضابط، وفي عام ١٨٦٠ م نال رتبة الوزارة، ثم والياً على نيش في بلغاريا، وترأس مجلس شورى الدولة، وصار والياً على الطونة في عام ١٨٦٤ م ثم والياً على ولاية بغداد للمدة (١٨٦٩-١٨٧٢ م). شغل منصب الصدارة العظمى مرتين، ثم وزيراً للعدلية، له دور كبير في إعداد الدستور (القانون الأساسي) لعام ١٨٧٦ م، عُين والياً في سوريا للمدة (١٨٧٩-١٨٨٠ م)، ثم والياً على آيدين عام ١٨٨٠ م حتى أثرت مسألة موت السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦ م) التي أتهم بها مدحت باشا فحكم عليه بالنفي إلى قلعة الطائف حتى مات في سجنه في آذار ١٨٨٣ م. لمزيد من التفصيل ينظر: يوسف كمال بك حتاتة وصديق الدمولوجي، مدحت باشا حياته مذكراته محاكمته، ط ١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠٠٢).
- (٨) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د.ت)، ص ٢١-٣٢.

(٩) أنكه لهارد، تاريخ الاصلاحات والتنظييات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمه إلى العربية: محمود علي عامر، قدمت له وعلقت عليه: سمر بهلوان، ط١، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ٢٠٠٨)، ص ١٣.

(١٠) كانت اىالة بغداد تضم أربعة عشر لواء هي: بغداد، خراسان (بعقوبة)، الدليم، البصرة، الموصل، العمارة، سامراء، بدره، خانقين، رواندوز، السليمانية، شهرزور، وكرلاء، والديوانية. ينظر: سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٦هـ، دفعة ٢٤، ص ٢٠١-٢٠٢.

(١١) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، ط٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ٢٠٠١)، ص ١١٦.

(١٢) ناحية ملحقة بقضاء المركز في لواء الديوانية، ولاية بغداد استحدثت إدارياً في عام ١٨٦٩م، واحتفظت بدرجتها الإدارية حتى نهاية الحكم العثماني. هناك رائين في تسميتها، الرأي الأول: أنها جاءت من صفة (الدَّغَار) التي أطلقت على النهر وهي تعني الدفاع، لأن النهر يدفع السد الذي يقام عليه ويجرفه لتدفق المياه بسرعة ثم أطلقت هذه الصفة اسماً للمدينة فقبل الدغارة. والثاني: أن امرأة اسمها دغارة قامت بكري النهر إلا أن هذا الرأي ضعيف جداً. صنفت الدرجة الإدارية للناحية في عام ١٩٠٧م بالصنف (١). ينظر: سالنامه الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٦هـ، ص ٢٠٢؛ عبد الرزاق الحسني، موجز تاريخ البلدان العراقية، ط١، مطبعة النجاح، (بغداد: ١٩٣٠)، ص ٨٢؛ اللجنة الإعلامية لمهرجان القادسية، محافظة القادسية بين الماضي والحاضر، مطبعة الديواني، (بغداد: ١٩٨٨)، ص ٩٧.

(13) BOA (Basbakanlik Osmanli Archive), I. DH, 14081, 21 C., 1267.

(14) BOA, I. DH, 579/40335, 2, 20 RA, 1285.

(15) BOA, I. DH, 14081, 21 C., 1267.

(١٦) حمود الساعدي، صحائف مطوية من تاريخ العراق القريب (ثورة عفك والأقرب في أيام ولاية مدحت باشا)، مجلة العدل النجفية، السنة الخامسة، آب ١٩٦٥، ص ٢١.

(١٧) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥)، ص ٢٠٧-٢٢٠.

(١٨) فهد بن علي بن ثامر السعدون من أمراء مشيخة المنتفق، عُين متصرفاً للواء الديوانية في أيلول ١٨٦٩م أثناء حوادث حركة الدغارة، وبقي في منصبه لمدة خمسة أشهر حتى شباط ١٨٧٠م. ينظر: الزوراء، العدد ١٦، ٢٢ جمادى الأخرى ١٢٨٦هـ؛ الزوراء، العدد ٣٧، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٦هـ.

- (١٩) سامي ناظم حسين المنصوري، الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني ١٨٦٥-١٩١٧م، دار المدينة الفاضلة، ط ١، (بغداد: ٢٠١٥)، ص ٦٤.
- (٢٠) مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، غني بنشره وأضاف عليه وعلق حواشيه: إبراهيم الواعظ، (الموصل: ١٩٤٨)، ص ٢٤٨.
- (٢١) جعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، (بيروت: ١٩٧١)، ص ٣٥١-٣٥٧.
- (٢٢) لمزيد من التفصيل حول تلك الحركة ينظر: يوسف كمال بك حتاتة وصديق الدمولوجي، المصدر السابق، ص ٢٢٦-٢٢٩؛ عبد الكريم حسين عبد الشباني، أضواء على حركة الدغارة ضد العثمانيين ١٨٦٩م، ط ١، (بغداد: ٢٠١١).
- (٢٣) علي هادي عباس المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩-١٩١٤م، بيت الحكمة، ط ١، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص ١٣.
- (٢٤) تقويم وقايح، العدد ١٢٣٨، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.
- (٢٥) محمد حسن علي مجيد، ولاة الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم التركي في العراق ١٨٠٠-١٩١٧ وأثرهم في الشعر، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٠، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٨٣.
- (٢٦) علي هادي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٢٧) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١١٩.
- (٢٨) سلطان بك الشاوي، ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي، تحقيق عبد الجبار العمر، مجلة آفاق عربية، السنة السادسة، العدد ٦-٧، شباط/آذار ١٩٨١، ص ٨٢.
- (٢٩) التقويم المالي-الرومي أو السنة الرومية أو المالية: اسم للتاريخ المستخدم عند العثمانيين منذ عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م، ويذكر في الوثائق الرسمية بالسنة المالية، ونظرًا لتقيده بالشهور الشمسية واعتبار بداية السنة فيه (شهر مارس/آذار) فيطلق عليه أيضًا التاريخ الرومي، والفرق بين هذا التاريخ والتاريخ الميلادي هو (٥٨٤) سنة. فإذا أضيف للتاريخ الرومي - المالي هذا الرقم سوف نحصل على التاريخ الميلادي، وإذا طرحنا هذا الرقم من أي تاريخ ميلادي سوف نحصل على التاريخ الرومي - المالي، ولمن يريد مقارنة أو تحويل بين التواريخ الرومية - المالية والهجرية والميلادية فيراجع كل من: محمد صديق الجليلي، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مع ٢٣، بغداد، ١٩٧٣م، ص ٢٢٧؛
- Faik Resit Unat, Hicri Tarihleri Miladi Tarihe Cevirme Kilavuzu, (Ankara: 1988).
- (٣٠) سالنامه دولت عليه عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ، قرق سكرنجي سنه، در

سعادت، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر، ص ٥٢٤.

(٣١) بغداد ولايته مخصوص سالنامه، بغداد سالنامه سي سنة هجرية ١٣١١، ص ٢٠٨.  
 (٣٢) سالنامه ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣ هـ، ص ٣٣٥؛ بغداد ولايت جليله سنة مخصوص سالنامه در،  
 يكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤، رومية ١٣٢١-١٣٢٢، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر،  
 ص ٣٠٥.

(٣٣) الواعظ، المصدر السابق، ص ٤١٢.

(٣٤) تم الاعتماد في تحويل التواريخ على التقويم الوارد في سالنامه الدولة العثمانية العمومية لسنة  
 ١٣١١ هـ، وهو تقويم لسنة ١٣٠٩ المالية- الرومية وما يقابلها في التقويمين الهجري والميلادي،  
 فضلا عن التقويم الشمسي العثماني للسيد محمد صديق الجليلي.

(٣٥) وداي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، (النجف: ١٩٥٤)، ص ٦٨.

(٣٦) يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة، ق ١، ط ١، المطبعة الحيدرية، (النجف: ١٩٦٥)، ص ١٥٤.

(٣٧) للاطلاع على نص الوثيقة ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٣٨) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٣٩) وداي العطية، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٤٠) علي هادي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص ٣١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣١؛ وداي العطية، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٤٢) سالنامه ولاية بغداد لسنة ١٣١١ هـ، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٤٣) وداي العطية، المصدر السابق، ص ٦٨.

(44) Vital Cuinet, La Turquie D Asia, tome troisieme, (Paris: 1894), p 5.

(٤٥) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤٦) وفقاً للتقويم الشمسي (المالي- الرومي) فإن سنة ١٣٠٩ مالية تقابل ١٣١١ هجرية/ أوأخر عام  
 ١٨٩٣- أوائل ١٨٩٤ ميلادية، وكما أوضحنا سابقاً.

(٤٧) بغداد ولايت جليله سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٩، سنة هجرية ١٣٢٣، وسنة مالية  
 ١٣٢١، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، ص ٣٣٥؛ سالنامه ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤ هـ،  
 ص ٣٠٥.

(٤٨) وداي العطية، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٤٩) سامي ناظم حسين المنصوري، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٥٠) يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ١٥٣؛ وداي العطية، المصدر السابق، ص ٦٩.

- (٥١) أ.ج. سوانس كوبر، رحلة في البلاد العربية الخاضعة للأتراك، ترجمة: صادق عبد الركابي، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠٠٤)، ص ٢٤٦.
- (٥٢) يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
- (٥٣) وداي العطية، المصدر السابق، ص ٦٩.
- (٥٤) علي هادي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص ٣٤.
- (٥٥) وداي العطية، المصدر السابق، ص ٦٩؛ يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
- (٥٦) وداي العطية، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (٥٧) الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية: نوفل أفندي نعممة الله نوفل، بمراجعة وتدقيق: خليل أفندي الخوري، مج ١، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ)، ص ٣٨٦.
- (٥٨) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٨١.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
- (٦٠) علي هادي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص ٧٩.
- (٦١) الدستور، مج ١، ص ٣٨٧.
- (٦٢) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧.
- (٦٣) تقويم وقايح، العدد ٢٤٠، برنجي سنة، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٣١ مايس ١٣٢٥ ر.م.
- (٦٤) الزوراء، العدد ٢٢١٩، ٢١ رجب ١٣٢٧هـ.
- (٦٥) تقويم وقايح، العدد ٢٣٧٣، سكرنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ ر.م؛ لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج ٣، ص ١٠٤٢.
- (٦٦) سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٨هـ، دفعة ٢٦، ص ١٦٩؛ سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٩هـ، دفعة ٢٧، ص ١٥٩؛ سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٩٨هـ، اوتوز التنجي دفعه، استانبول، بكك مطبعة سي سنده، طبع اولمنشدر، ص ١٤٥؛ سالنامه دولت عليية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٤هـ، دفعة ٤٢، در سعادت، محمود بك مطبعة سي، ص ٤٣١؛ سالنامه دولت عليية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٥هـ، قرق اوچنجي دفعه، در سعادت، محمود بك مطبعة سي، ٣٣٩؛ سالنامه دولت عليية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٦هـ، دفعة ٤٤، در سعادت، محمود بك مطبعة سي، ص ٤٢٢؛ سالنامه دولت عليية عثمانية سن هجرية سنة مخصوص ١٣٠٧هـ، قرق بشنجي سنة، در سعادت، مطبعة عامرة، ص ٤٦٧؛ سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد، ص ١٠٩؛ سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، دفعة ٣، ص ٨٤؛ بغداد ولايتي سالنامه سيدر، سنة هجرية سنة

مخصوص ١٣٠٠، دفعة ٤، مرتبي بغداد مكتوبجيسي مصطفى ذهني بكدر، ص ١٤٠؛ بغداد ولايتي سالنامه سيدر، ١٣٠١ سنة هجرية سنة مخصوص، دفعة ٥، ص ١٤٢؛ بغداد ولايتي سالنامه سيدر، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٢، دفعة ٦، ص ١١٦؛ سالنامه ولايتي بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، دفعة ٧، ص ١١٥؛ سالنامه ولايت بغداد، ١٣٠٩ سنة هجرية سنة مخصوص در، دفعة ٨، ولايت مطبوعة سنده طبع اولنمشدر، ص ٢٣٦؛ بغداد سالنامه سي، سنة هجرية ١٣١٠، ولايت مطبوعة سنده طبع اولنمشدر، ص ١٩٢؛ سالنامه ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ٢٠٢.

(٦٧) تقويم وقايع، العدد ١٢٣٨، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.

(٦٨) شبلي باشا: درزي من لواء حوران المرتبط بولاية سوريا، لُقّب بشبلي العريان، وكان من الأشقياء وقطاع الطرق فتم إلقاء القبض عليه وتسفيره إلى اسطنبول فحكم عليه بالسجن المؤبد وأن توضع في عنقه الأغلال وفي رجله السلاسل. وحينما اندلعت الحرب العثمانية- الروسية في عهد السلطان العثماني محمود خان، كان قائد القوات العثمانية السردار الأكرم عمر باشا، وقد سمع شبلي بخبر الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية فأرسل طلب استرحام لقائد الجيش العثماني بإطلاق سراحه والسماح له بالمشاركة بهذه الحرب موضحاً أنه في حال عدم ثبات جدارته فيها فيتم إرجاعه للسجن، فوافق السردار الأكرم وطلب من السلطان العثماني إصدار أمراً بإطلاق سراح شبلي، وتم تعيينه قائداً على فرسان عساكر الهايتة (قوات عسكرية غير نظامية)، وقد اثبت شجاعة كبيرة في تلك الحرب. وحينما تم تعيين السردار الأكرم عمر باشا والياً على إيالة بغداد في عام ١٨٥٦م استقدم معه شبلي إلى العراق وعينه (سر كودة) أي زعيماً على عساكر الهايتة لقتال وإخضاع العشائر العربية في لواء الديوانية لسلطة الإدارة العثمانية، ونتيجة لهفته وشجاعته في إخضاع تلك العشائر فقد تم تعيينه متصرفاً للواء الديوانية عام ١٨٦٧م، شغل متصرفية عدد من الألوية العثمانية كان آخرها متصرفية لواء الحلة حتى وفاته في عام ١٨٧٥م. ينظر: تقويم وقايع، العدد ٨٧٢، ٩ شوال ١٢٨٣هـ؛ محمود بن سلطان بك الشاوي، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٦٩) الزوراء، العدد ٢٩٨، ١١ رمضان ١٢٨٩هـ.

(٧٠) الزوراء، العدد ٥٧٩، ١٠ شوال ١٢٩٢هـ.

(٧١) الزوراء، العدد ٨٦٢، ١٠ شوال ١٢٩٦هـ.

(٧٢) الزوراء، العدد ١٠٣٦، ١٣ رمضان ١٢٩٩هـ.

(٧٣) تقويم وقايع، العدد ١٨، ٢٦ رمضان ١٣٠٨هـ.

- (٧٤) الزوراء، العدد ١٤٦٤، ٢ رمضان ١٣٠٨ هـ.
- (٧٥) تقويم وقايع، العدد ٣١، ٢ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ.
- (٧٦) الزوراء، العدد ١٥٢٩، ٨ ربيع الآخرة ١٣١٠ هـ.
- (٧٧) الزوراء، العدد ٢٧٦، ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٨٩ هـ.
- (٧٨) الزوراء، العدد ٢٩٨، ١١ رمضان ١٢٨٩ هـ.
- (٧٩) الزوراء، العدد ٥٢٦، ٣ ربيع الآخر ١٢٩٢ هـ.
- (٨٠) يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص ١٥١.
- (٨١) لمزيد من التفصيل ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٩٠-١٩١.
- (٨٢) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج ٣، ص ١٠٤٢.
- (٨٣) تقويم وقايع، العدد ٢٣٧٣، سكرنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤ هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ م.
- (٨٤) بغداد ولايته مخصوص سالنامه ١٣١٢ سنة هجرية، اوزره ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر، ص ٢٣٣؛ بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٢، سنة شمسية ١٣١٢، سنة قمرية ١٣١٣-١٣١٤، ص ٣٠٣؛ بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٣، سنة قمرية ١٣١٥، وشمسية ١٣١٣، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر، ص ٢٧٦؛ بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٤، سنة قمرية ١٣١٦، وشمسية ١٣١٤-١٣١٥، بغداد ولايتي مطبعة سنده، طبع اولمشدر، ص ٢٥٢؛ بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، اون التنجي دفعة در سنة قمرية ١٣١٨ وشمسية ١٣١٦-١٣١٧، ولايت مطبعة سنده، طبع اولمشدر، ص ٣١٦؛ بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية ١٣١٧-١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر، ص ٣٤٥؛ بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، اون سكرنجي دفعة در سنة قمرية ١٣٢١، و١٣١٩ مالية، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر، ص ٣٢٢؛ سالنامه ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣ هـ، ص ٢٣٧؛ سالنامه ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤ هـ، ص ١٩١؛ بغداد ولايته مخصوص سالنامه در، بكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢-١٣٢٣، ص ١٧٧؛ بغداد ولايت جلييلة سالنامه در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بغداد شابندر مطبعة، سنده طبع اولمشدر، ص ١٤٧.
- (٨٥) شوكت باشا بن رفعت بك الالوسي، ولد في بغداد عام ١٨٥٤ م وتعلم فيها، عُين قائمًا لقضاء الكوت عام ١٨٨٩ م، فضاء الحلة للمدة ١٨٩٢-١٨٩٧ م، ثم صار مديرًا للتحريرات ولاية بغداد، فقائمًا لقضاء الحلة مرة ثانية، انتخب نائبًا عن لواء الديوانية في مجلس المبعوثان

العثماني عام ١٩٠٨م، ثم أعيد انتخابه في مجلس المبعوثان عن بغداد عام ١٩١٤م، توفي في بغداد عام ١٩١٦م. ينظر: مجلس مبعوثان، برنجي دورة اجتماعية ٤ كانون الأول ١٣٢٤-٥ كانون الثاني ١٣٢٧، مطبعة عامرة، (استانبول: ١٣٢٨ر)، ص ٢٦٩-٢٧٦؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث ج ١، ط ١، دار الحكمة، (لندن: ٢٠٠٥)، ص ٢٩٢.

(٨٦) الزوراء، العدد ١٧٦٥، ١٥ ذو القعدة ١٣١٥هـ.

(٨٧) الزوراء، العدد ١٨٤٤، ١٠ شعبان ١٣١٧هـ.

(٨٨) الزوراء، العدد ١٨٤٤، ١٠ شعبان ١٣١٧هـ.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) الزوراء، العدد ١٩٠٦، ٢١ صفر ١٣١٩هـ.

(٩١) تقويم وقايح، اوجنجي سنة، ٩٢٥، ٢٠ رمضان ١٣٢٩هـ.

(٩٢) تقويم وقايح، اوجنجي سنة، العدد ٩١٩، ١٣ رمضان ١٣٢٩هـ.

(٩٣) تقويم وقايح، دردنجي سنة، العدد ٩٦٨، ١٤ ذي القعدة ١٣٢٩هـ.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) تقويم وقايح، دردنجي سنة، العدد ١١١١، ٩ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

(٩٦) تقويم وقايح، دردنجي سنة، العدد ١١٤٤، ١٧ جمادى الآخرة ١٣٣٠هـ.

(٩٧) تقويم وقايح، بشنجي سنة، العدد ١٣٢٧، ٢٠ محرم ١٣٣١هـ.

(٩٨) تقويم وقايح، آلتنجي سنة، العدد ١٨٤٧، ٢٠ رجب ١٣٣٢هـ.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) الزوراء، العدد ٢٥٣٠، ١٥ شوال ١٣٣٣هـ.

(١٠١) تقويم وقايح، سكرنجي سنة، العدد ٢٣٧٧، ٦ صفر ١٣٣٤هـ.

(١٠٢) عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ١٣٥.

(١٠٣) الزوراء، العدد ١٨٨٨، ٣٠ شعبان ١٣١٨هـ.

(١٠٤) الزوراء، العدد ١٨٨٥، ٩ شعبان ١٣١٨هـ.

(١٠٥) الحلي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٧-١٥٨.

(١٠٦) الزوراء، العدد ١٩٢١، ١٧ رمضان ١٣١٩هـ.

(١٠٧) علي هادي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص ٥٠.

(١٠٨) حيدر الحلي، ديوان السيد حيدر الحلي، نشره علي الخاقاني، ج ٢، المطبعة الحيدرية، النجف

الإشراف: (١٩٥٠)، ص ١٦٢.

(١٠٩) جعفر كمال الدين الحلبي، ديوان سحر بابل، مطبعة العرفان، (صيدا: ١٣٣١هـ)، ص ٤٠٧.  
(١١٠) يعقوب الحاج جعفر، ديوان يعقوب الحاج جعفر، مطبعة النعمان، (النجف: ١٩٦٢)،  
ص ١٠٥-١٠٦.

(١١١) يوسف كركوش الحلبي، تاريخ الحلة، ج ١، ص ١٥٨.

(١١٢) سالنامة دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٨هـ، ص ١٦٩.

(١١٣) سالنامة دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٩٠هـ، ص ١٥٨.

(١١٤) تقويم وقايع، دردنجي سنة، العدد ١١٤٤، ١٧ جمادى الآخرة ١٣٣٠هـ.

## قائمة المصادر

### أولاً: الوثائق العثمانية

#### أ. الوثائق غير المنشورة

1. BOA, I. DH, 14081, 21 C., 1267.
2. BOA, I. DH, 579/40335, 2, 20 RA, 1285.

#### ب. الوثائق المنشورة:

١. سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٦ هـ، دفعة ٢٤.
٢. سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٨ هـ، دفعة ٢٦.
٣. سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٩ هـ، دفعة ٢٧.
٤. سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٩٨ هـ، اوتوز التنجى دفعه، استانبول، بك مطبعة سي سنده، طبع اولنشدن.
٥. سالنامه دولت عليية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٤ هـ، دفعة ٤٢، در سعادت، محمود بك مطبعة سي.
٦. سالنامه دولت عليية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٥ هـ، قرق اوجنجى دفعه، در سعادت، محمود بك مطبعة سي.
٧. سالنامه دولت عليية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٦ هـ، دفعة ٤٤، در سعادت، محمود بك مطبعة سي.
٨. سالنامه دولت عليية عثمانية سن هجرية سنة مخصوص ١٣٠٧ هـ، قرق بشنجى سنة، در سعادت، مطبعة عامرة.
٩. سالنامه دولت عليية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١ هـ، قرق سكرنجى سنة، در سعادت، مطبعة عامرة، ده طبع اولنشدن.

١٠. سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد.
١١. سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، دفعة ٣.
١٢. بغداد ولايتي سالنامه سيدر، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٠، دفعة ٤، مرتبي بغداد مكتوبجيسي مصطفى ذهني بكدر.
١٣. بغداد ولايتي سالنامه سيدر، ١٣٠١ سنة هجرية سنة مخصوص، دفعة ٥.
١٤. بغداد ولايتي سالنامه سيدر، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٢، دفعة ٦.
١٥. سالنامه ولايتي بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، دفعة ٧.
١٦. سالنامه ولايت بغداد، ١٣٠٩ سنة هجرية سنة مخصوص در، دفعة ٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر.
١٧. بغداد سالنامه سي، سنة هجرية ١٣١٠، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر.
١٨. بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه، بغداد سالنامه سي سنة هجرية ١٣١١.
١٩. بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه ١٣١٢ سنة هجرية، اوزره ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر.
٢٠. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٢، سنة شمسية ١٣١٢، سنة قمرية ١٣١٣ - ١٣١٤.
٢١. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٣، سنة قمرية ١٣١٥، وشمسية ١٣١٣، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر.
٢٢. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٤، سنة قمرية ١٣١٦، وشمسية ١٣١٤ - ١٣١٥، بغداد ولايتي مطبعة سنده، طبع اولمشدر.
٢٣. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، اون التنجي دفعة در سنة قمرية ١٣١٨ وشمسية ١٣١٦ - ١٣١٧، ولايت مطبعة سنده، طبع اولمشدر.
٢٤. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية ١٣١٧ - ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر.
٢٥. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، اون سكرنجي دفعة در سنة قمرية ١٣٢١، و١٣١٩ مالية، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر.
٢٦. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، دفعة ١٩، سنة هجرية ١٣٢٣، وسنة مالية ١٣٢١، مطبعة ولايتده طبع اولمشدر.
٢٧. بغداد ولايت جلييلة سنة مخصوص سالنامه در، بكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤،

- رومية ١٣٢١-١٣٢٢، مطبعة ولايته طبع اولمشدر.
٢٨. بغداد ولايته مخصوص سالنامه در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢-١٣٢٣.
٢٩. بغداد ولايت جليله سالنامه در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بغداد شابندر مطبعة، سنده طبع اولمشدر.
٣٠. الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، بمراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج ١، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ).
٣١. مجلس مبعوثان، برنجي دورة اجتماعية ٤ كانون الأول ١٣٢٤ - ٥ كانون الثاني ١٣٢٧، مطبعة عامرة، (استانبول: ١٣٢٨ر).

### ثانياً: الكتب العربية والمعرّبة

١. أ.ج. سوانس كوبر، رحلة في البلاد العربية الخاضعة للأتراك، ترجمة صادق عبد الركايب، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠٠٤).
٢. أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمه إلى العربية محمود علي عامر، قدمت له وعلقت عليه سمر هيلوان، ط ١، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ٢٠٠٨).
٣. بودون ريمونو وبوريكو فرانسوا، المعجم النقدي في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد)، ط ٢، (بيروت: ٢٠٠٧).
٤. توماس بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية: ١٩٨٨).
٥. ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).
٦. جعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، (بيروت: ١٩٧١).
٧. جعفر كمال الدين الحلي، ديوان سحر بابل، مطبعة العرفان، (صيدا: ١٣٣١هـ).
٨. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧، ط ٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ٢٠٠١).
٩. حيدر الحلي، ديوان السيد حيدر الحلي، نشره علي الخاقاني، ج ٢، المطبعة الحيدرية، (النجف الاشرف: ١٩٥٠).

١٠. سامي ناظم حسين المنصوري، الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني ١٨٦٥ - ١٩١٧ م، دار المدينة الفاضلة، ط١، (بغداد: ٢٠١٥).
١١. عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥).
١٢. عبد الرزاق الحسيني، موجز تاريخ البلدان العراقية، ط١، مطبعة النجاح، (بغداد: ١٩٣٠).
١٣. عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧).
١٤. عبد الكريم حسين عبد الشباني، أضواء على حركة الدغارة ضد العثمانيين ١٨٦٩ م، ط١، (بغداد: ٢٠١١).
١٥. علي هادي عباس المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩ - ١٩١٤ م، بيت الحكمة، ط١، (بغداد: ٢٠٠٢).
١٦. اللجنة الإعلامية لمهرجان القادسية، محافظة القادسية بين الماضي والحاضر، مطبعة الديواني، (بغداد: ١٩٨٨).
١٧. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، (بيروت: ١٩٨٩).
١٨. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ج٤، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، (الكويت: ١٩٨٧).
١٩. مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، عني بنشره وأضاف عليه وعلق حواشيه إبراهيم الواعظ، (الموصل: ١٩٤٨).
٢٠. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث ج١، ط١، دار الحكمة، (لندن: ٢٠٠٥).
٢١. وداي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، (النجف: ١٩٥٤).
٢٢. يعقوب الحاج جعفر، ديوان يعقوب الحاج جعفر، مطبعة النعمان، (النجف: ١٩٦٢).
٢٣. يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة، ق١، ط١، المطبعة الحيدرية، (النجف: ١٩٦٥).
٢٤. يوسف كمال بك حتاته وصديق الدملاجي، مدحت باشا حياته - مذكراته - محاكمته، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠٠٢).

### ثالثاً: الكتب الأجنبية

1. Ergun Ozbudun, Social Change and Political Participation in Turkey, Princeton University Press, (N.Y: 1976).

2. Faik Resit Unat, Hicri Tarihleri Miladi Tarihe Cevirme Kilavuzu, (Ankara: 1988).
3. Vital Cuinet, La Turquie D Asia, tome troisieme, (Paris: 1894).

## رابعاً: الدوريات

### أ. المجالات

١. حمود الساعدي، صحائف مطوية من تاريخ العراق القريب (ثورة عفك والأقرع في أيام ولاية مدحت باشا)، مجلة العدل النجفية، السنة الخامسة، آب ١٩٦٥.
٢. عصمت برهان الدين عبد القادر، تطور الظاهرة الدينية - السياسية في تركيا المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٤)، كانون الأول ٢٠٠٥.
٣. محمد حسن علي مجيد، ولاية الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم التركي في العراق ١٨٠٠ - ١٩١٧ وأثرهم في الشعر، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٠، بغداد، ١٩٨١.
٤. محمد صديق الجليلي، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٣، بغداد، ١٩٧٣م.
٥. محمود بن سلطان بك الشاوي، ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي، تحقيق عبد الجبار العمر، مجلة آفاق عربية، السنة السادسة، العدد ٦ - ٧، شباط / آذار ١٩٨١.

### ب. الصحف

١. تقويم وقايع، العدد ١٢٣٨، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.
٢. تقويم وقايع، العدد ١٨، ٢٦ رمضان ١٣٠٨هـ.
٣. تقويم وقايع، العدد ٣١، ٢ ذو القعدة ١٣٠٨هـ.
٤. تقويم وقايع، العدد ٢٤٠، برنجي سنة، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ / ٣١ مايس ١٣٢٥م.
٥. تقويم وقايع، اوجنجي سنة، العدد ٩١٩، ١٣ رمضان ١٣٢٩هـ.
٦. تقويم وقايع، اوجنجي سنة، ٩٢٥، ٢٠ رمضان ١٣٢٩هـ.
٧. تقويم وقايع، دردنجي سنة، العدد ٩٦٨، ١٤ ذي القعدة ١٣٢٩هـ.

٨. تقويم وقايح، دردنجي سنة، العدد ١١١١، ٩ جمادى الأولى ١٣٣٠ هـ.
٩. تقويم وقايح، دردنجي سنة، العدد ١١٤٤، ١٧ جمادى الآخرة ١٣٣٠ هـ.
١٠. تقويم وقايح، بشننجي سنة، العدد ١٣٢٧، ٢٠ محرم ١٣٣١ هـ.
١١. تقويم وقايح، آلتنجي سنة، العدد ١٨٤٧، ٢٠ رجب ١٣٣٢ هـ.
١٢. تقويم وقايح، العدد ٢٣٧٣، سكرنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤ هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ هـ.
١٣. تقويم وقايح، سكرنجي سنة، العدد ٢٣٧٧، ٦ صفر ١٣٣٤ هـ.
١٤. الزوراء، العدد ١٦، ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٨٦ هـ.
١٥. الزوراء، العدد ٣٧، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٦ هـ.
١٦. الزوراء، العدد ٢٧٦، ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٨٩ هـ.
١٧. الزوراء، العدد ٢٩٨، ١١ رمضان ١٢٨٩ هـ.
١٨. الزوراء، العدد ٥٢٦، ٣ ربيع الآخر ١٢٩٢ هـ.
١٩. الزوراء، العدد ٥٧٩، ١٠ شوال ١٢٩٢ هـ.
٢٠. الزوراء، العدد ٨٦٢، ١٠ شوال ١٢٩٦ هـ.
٢١. الزوراء، العدد ١٠٣٦، ١٣ رمضان ١٢٩٩ هـ.
٢٢. الزوراء، العدد ١٤٦٤، ٢ رمضان ١٣٠٨ هـ.
٢٣. الزوراء، العدد ١٥٢٩، ٨ ربيع الآخرة ١٣١٠ هـ.
٢٤. الزوراء، العدد ١٧٦٥، ١٥ ذو القعدة ١٣١٥ هـ.
٢٥. الزوراء، العدد ١٨٤٤، ١٠ شعبان ١٣١٧ هـ.
٢٦. الزوراء، العدد ١٨٨٥، ٩ شعبان ١٣١٨ هـ.
٢٧. الزوراء، العدد ١٨٨٨، ٣٠ شعبان ١٣١٨ هـ.
٢٨. الزوراء، العدد ١٩٠٦، ٢١ صفر ١٣١٩ هـ.
٢٩. الزوراء، العدد ١٩٢١، ١٧ رمضان ١٣١٩ هـ.
٣٠. الزوراء، العدد ٢٢١٩، ٢١ رجب ١٣٢٧ هـ.
٣١. الزوراء، العدد ٢٥٣٠، ١٥ شوال ١٣٣٣ هـ.

